العلاقات العربية الإفريقية فى كتابات الرواد

دراسة تحليلية لبعض كتابات الأستاذين عبد الملك عودة وعلى مزروعى

محمد عاشور مهدى*

مقدمة :

حظيت العلاقات العربية الإفريقية باهتمام العديد من الكتاب والباحثين فى مختلف المجالات، سعيا للبحث فى أسس هذه العلاقات ومحدداتها وسبل دعمها وتفعيلها. وهو الأمر الذى شهد مراحل تطور متتابعة منذ الاستقلال حتى الوقت الراهن، وكانت ذروة هذا الاهتمام فى حقبة السبعينيات التى شهدت انعقاد مؤتمر القمة العربى - الإفريقى عام ١٩٧٦. والذى اعتبره البعض نقطة انطلاق لرحلة أكثر فعالية فى العلاقات المشتركة بين الجانبين: العربى - الإفريقى.

وعبر المراحل المختلفة لتطور العلاقات العربية الإفريقية منذ الاستقلال تفاعلت الكتابات مع هذه التطورات رصدا وتحليلا وتقويما على اختلاف الرؤى والاتجاهات نحو هذه العلاقات.

وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على نموذجين من نماذج تناول العلاقات

---

* معهد البحوث والدراسات الإفريقية - قسم العلوم السياسية.

(مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٩، يوليو ١٩٩٨ - ص ص ٣٤٧ - ٣٨٨).

العربية الإفريقية، وذلك من خلال قراءة تحليلية لكتابات أستاذين رائدين فى الدراسات الإفريقية هما الأستاذ الدكتور على مزروعى[*]، والأستاذ الدكتور عبد الملك عودة[**] وذلك فى محاولة للتعرف على خصائص التناول للموضوع لدى كل منهما، وأوجه التشابه والاختلاف بينهما.

وتجدر الإشارة منذ البداية إلى أن الدارسة لا تهدف بحال إلى قراءة كتابات الأستاذين قراءة تتبعية شارحة أو تفصيلية وإنما غاية الأمر، هو تناول العلاقات العربية الإفريقية كمدرك لدى كل منها، فالنصوص والكتابات ما هى إلا مناسبة وأدوات للتفاعل معها لاستنباط ما وراء الكتابات من مدركات وأفكار ورؤى تتعلق بالموضوع الأساسى وهو العلاقات العربية الإفريقية.

وفى ضوء ما سبق يمكن تقسيم الموضوع إلى مطلبين أساسيين، يعرض أولهما للعلاقات العربية الإفريقية فى كتابات الأستاذ على مزروعى، ويعرض الثانى للعلاقات ذاتها فى كتابات الأستاذ عبد الملك عودة، ثم خاتمة بها محاولة اجتهادية للتعرف على عناصر الائتلاف والاختلاف بين الرؤيتين.

المطلب الأول

العلاقات الإفريقية – العربية فى كتابات الأستاذ على مزروعى

(الركائز – القيود – ضرورات التفعيل وسبله)

فى نظرته للعلاقات العربية الإفريقية يذهب الأستاذ على مزروعى إلى أن ثمة ركائز مختلفة متنوعة لهذه العلاقات، دينية ولغوية، اقتصادية،

واجتماعية ... إلخ . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الركائز لم تسفر - فى الوقت الراهن - عن تعاون فعال بين الطرفين الإفريقى والعربى ، وذلك بفعل القيود الجغرافية والتاريخية المفروضة خارجيا على الجانبين والتى حالت دون تفعيل هذه الركائز إيجابيا ، وانطلاقا من شواهد وسمات النظام الدولى الجديد . يرى الأستاذ على مزروعى ضرورة التعاون العربى الإفريقى للحد من الانعكاسات السلبية لهذا النظام على الطرفين . ويطرح رؤيته الخاصة لإمكانات ذلك التعاون[1] . وفيما يلى تفصيل هذه الأبعاد المختلفة .

اولاً : - ركائز العلاقات الأفريقية - العربية

على نحو ما سلف البيان ، يذهب على مزروعى إلى أن هناك العديد من الروابط المشتركة بين الأفارقة والعرب تمثل ركائز أساسية لإقامة علاقات أعمق بينهما ، فعلى الصعيد اللغوى يرى أن الروابط اللغوية بين إفريقيا والعرب أقدم من الروابط الدينية الإسلامية ذلك أن كلًّا من اللغة العربية واللغة الامهرية لغة سامية ، حتى أن المؤرخين منقسمون حول ما إذا كانت اللغات السامية قد ظهرت أولًا فى إفريقيا ثم عبرت البحر الأحمر أم أنها نشأت فى الجزيرة العربية وانتقلت إلى إفريقيا فى مرحلة لاحقة ، كما أن اللغة العربية ما زالت هى اللغة التى يتحدث بها أكبر عدد من سكان القارة الإفريقية ، فضلًا عن تأثيرها فى العديد من اللغات المحلية فى إفريقيا ، وبخاصة اللغة السواحيلية فى شرق إفريقيا ، والهوسا فى غرب القارة[2] .

وعلى الصعيد الدينى ، يؤكد على مزروعى على حقيقة أن الإسلام فى إفريقيا قديم قدمه فى الجزيرة العربية تقريبا ، استنادًا إلى واقعة هجرة المسلمين الأولى إلى الحبشة طلبا للملجأ والملاذ من بطش أهل مكة واضطهادهم لمحمد (ﷺ) وأتباعه . كما يدلل على ذلك بما أظهرته الحفريات الأثرية فى شرق إفريقيا من آثار لمساجد ترجع إلى العقود الأولى للإسلام . وعلى ذات الصعيد ، يذهب على مزروعى إلى أن نسبة كبيرة من المسلمين تقطن قارة إفريقيا حاليا ، حتى أن عدد المسلمين فى نيجيريا يفوق عدد المسلمين فى أى بلد عربى بما فى ذلك مصر ، وأن القارة الإفريقية - بأكملها - تكون أول قارة فى العالم يشكل المسلمون الغالبية المطلقة من عدد سكانها[٣] .

وعلى الصعيد الديموجرافى ، شهدت المنطقة العديد من الهجرات وتحركات للسكان بين إفريقيا والجزيرة العربية خلال القرون الماضية ، حيث تشير الأدلة والشواهد إلى وجود مستوطنات عربية على الساحل الإفريقى الشرقى قبل ميلاد النبى محمد (ﷺ) . كما يرى على مزروعى أن وجود شخص مثل سيدنا « بلال » الحبشى فى مكة قبل بعث محمد (ﷺ) ، دليل آخر على حقيقة الوجود الإفريقى فى مكة والمدينة قبل الإسلام[٤] . أكثر من ذلك ، فإن التواصل العربى الإفريقى من خلال هذه الهجرات قد أسفر عن خلق مجتمعات (اثينة) جديدة كالجماعات « الكوشية » ومثالها الشعب الصومالى ، كما أن الإمارات التى قامت فى اليمن وعمان قد لعبت دورًا جوهريا فى هذا الشأن حتى أن عُمان تعتبر بلدًا ذات أهمية مركزية فى التاريخ الحديث للتراث السواحيلى[٥] .

يضاف إلى ما سلف بيانه، - وربما يسبقه - ركيزة أخرى لإمكانات التعاون الإفريقى العربى، وهو اسم «افريقيا» ذاته الذى يجد أصوله فى لغة البربر؛ استخدم للإشارة إلى ما يعرف الآن بدولة «تونس» فكأن القارة قد أخذت اسمها مما يطلق عليه الآن «إفريقيا العربية»[٦].

ثانيا: قيود العلاقات الإفريقية - العربية

تكشف مطالعة كتابات الأستاذ على مزروعى بشأن إفريقيا بصفة عامة والعلاقات الإفريقية العربية بصفة خاصة عن مجموعة من العوامل والاعتبارات التى تحد من إمكانات التفاعل بين الطرفين، هو ما أطلق عليه فى هذا البحث «قيود العلاقات»، وهى فى مجملها تتعلق إما باعتبارات جيولوجية تاريخية أو عوامل داخلية خاصة بكل طرف.

فمن الناحية الجيولوجية التاريخية: يذهب الأستاذ على مزروعى إلى أن التعريف الجغرافى لقارة إفريقيا - بأنها تمتد من المحيط الاطلنطى غربا حتى البحر الأحمر شرقا، ومن المحيط الإطلنطى جنوبا حتى البحر المتوسط شمالا إضافة إلى الجزر الواقعة فى المياه المحيطة بالقارة شرقا وغربا - يمثل أول وأقدم قيود للعلاقات الإفريقية العربية، لفصله التعسفى الجزيرة العربية عن قارة إفريقيا، فى ذات الوقت الذى يضم إلى القارة جزرا بعيدة للغاية عنها، كجزيرة موريشيوس التى تبعد عن القارة بنحو ١٠٠٠ ميل، وكذلك جزيرة مدغشقر (المالاجاش) التى تبعد عن يابسة إفريقيا بنحو ٥٠٠ ميل فى حين أن اليمن لا يفصلها عن

جيبوتى إلا بضعة أميال ، ومع ذلك لا تعتبر جزءًا من إفريقيا[٧] .

ويذهب على مزروعى إلى أنه على الرغم من كثرة الحديث عن زيف حدود الدول الإفريقية المعاصرة ، فإن أحدًا لم يول اهتماما بمدى زيف حدود القارة الإفريقية ذاتها ، حيث يعجب لقبول الجميع ذلك القيد الجيولوجى الممثل فى البحر الأحمر ، كحد طبيعى وملائم لتعيين أين تنتهى الحدود الشمالية الشرقية للقارة ، على الرغم من ضحامة الأدلة البيئية والثقافية التى تثبت العكس[٨] .

وتتمثل خطورة هذا القيد فيما طرحته من تحديات إدراكية ثقافية حيث أدى الاعتراف بهذا القيد الجغرافى إلى بروز مزاعم تجسد الانفصالية بين الجانبين الإفريقى والعربى ، وحيث ذهب البعض إلى أن شمال إفريقيا ليس جزءًا من القارة بدعوى أنه أقرب وأكثر شبها بالجزيرة العربية ، التى اكتمل انفصالها الأرضى عن إفريقيا بعد حفر قناة السويس كفعل مادى لخدمة المصالح الأوربية وتجارتها مع العالم[٩] . إضافة إلى الممارسات الاستعمارية لتعميق الفجوة بين شمال القارة وجنوبها وبخاصة فيما يتعلق بالتاريخ العربى فى أفريقيا ، والمبالغة فى الدور العربى فى تجارة الرقيق بالقارة ، وعمليات التمييز بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء على أسس عرقية لونية . بل الأكثر من ذلك محاولة انتزاع المناطق الإفريقية المطلة على البحر المتوسط من هويتها الإفريقية وضمها إلى أوربا على نحو ما تشير التجربة الفرنسية فى الجزائر[١٠] .

وعلى الصعيد الثقافى ، يرى الأستاذ على مزروعى أن أحد القيود الرئيسية فى العلاقات الإفريقية العربية تتمثل فى مدى تقبل الجانب العربى بصفة عامة ، وعرب

الجزيرة العربية بصفة خاصة الانتماء الإفريقى فى ظل ما تعانيه إفريقيا من مشكلات[١١].

وعى صعيد ثالث، يذهب الأستاذ على مزروعى إلى أن الانقسامات الإقليمية الناجمة عن الخلافات العربية - العربية والتى بلغت ذروتها بالغزو العراقى للكويت، وماتلاها من أحداث تمثل بدورها قيدا آخر على إمكانات التعاون الإفريقى - العربى - لتباين وإنقسام الموقف العربى بصدد الأولويات، ويزداد هذا القيد إحكاما فى ظل حالات التوتر الداخلى فى العديد من الدول الإفريقية والعربية من جراء الممارسات التعسفية لأنظمة الحكم فى هذه الدول والنزعات الانفصالية لبعض الجماعات بها إضافة إلى التوترات الدينية والسياسية التى تشهدها كثير من هذه البلدان، والتى أدت فى مجملها إلى التركيز على القضايا المحلية فى كل بلد على حدة أكثر من التركيز على القضايا المشتركة على الأقل، فى الأمد القصير[١٢].

وعلى الصعيد الاقتصادى، يرى الأستاذ على مزروعى أن تدهور الوضع الاقتصادى لإفريقيا فى التسعينيات يمثل قيدًا آخر على صعيد التعاون المشترك بين الجانبين الإفريقى والعربى حيث يؤدى إلى ترسيخ قالب التعاون القائم على جعل العرب دائما مانحى المساعدة، والأفارقة دائما متلقيها، وهو ما يرسخ بدورة حساسية العلاقة بين الطرفين[١٣].

ثالثًا: «الآبارتهيد العالمى» وضرورة تفعيل العلاقات الإفريقية - العربية

على الرغم من القيود سالفة البيان فى العلاقات الإفريقية - العربية، يذهب

الأستاذ الدكتور على مزروعى إلى أن النظام العالمى الجديد يفرض وبقوة ضرورة التعاون العربى الإفريقى ، ذلك أن الناظر إلى هذا النظام العالمى الجديد يلحظ بوضوح سمتين أساسيتين من سمات هذا النظام ، هما : أن العرب والمسلمين فى صدارة ضحايا العمليات العسكرية فى النظام الدولى الجديد من ناحية ، وأن السود فى صدارة الضحايا الاقتصاديين لذات النظام . وهو ما يعتبره الأستاذ على مزروعى إشارة لبزوغ « أبار تهيد عالمى » . وللتدليل على ذلك يشير إلى **الامثلة التالية لاضطهاد العرب المسلمين**[١٤] .

ا - السماح لإسرائيل بامتلاك أسلحة نووية ومحاولة منع ظهور قوة نووية إسلامية .

ب - دعم القدرات العسكرية الإسرائيلية .

ج - القصف الأمريكى لبيروت أثناء حكم ريجان .

د - القصف الأمريكى لطرابلس وبنغازى أثناء حكم ريجان .

هـ - قرار الرئيس بوش بتوفير الوقت بدلًا من الأرواح فى حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) مما أدى إلى إزهاق أرواح مئات الآلاف من البشر .

و - احتمال توجيه ضربة جديدة إلى ليبيا[١٥] ، و [الممارسات تجاه العراق] .

وعلى صعيد **الاضطهاد الاقتصادى للسود** يرصد الأستاذ على مزروعى المؤشرات التالية :

ا - الدعم المتواصل لأنظمة الحكم الإفريقية الفاسدة وغير الكفؤة[١٦] .

ب - مساوئ برامج التكيف الهيكلى .

ج - عدم عدالة أسعار السوق العالمى التى يشرف عليها صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى .

د - تفشى الأمراض الاجتماعية والعضوية (الايدز) فى مجتمعات السود .

هـ - انتشار العنصرية فى الدول الأوربية .

لذا يؤكد الأستاذ على مزروعى على استمرار الحاجة إلى مصالحة إفريقية عربية ، مؤكدًا على أن خبرات مجتمعات ودول أخرى تشير إلى إمكانية ذلك حيث يستشهد بالعلاقات البريطانية - الأمريكية ، والأمريكية - اليابانية كنماذج لمصالحات تاريخية بين اطراف شهدت صراعات ومواجهات دامية ، ومع ذلك أمكنها تجاوز هذه الصراعات وإقامة علاقات مشتركة لصالح الطرفين[١٧] . وهو ما يعنى إمكانية تحقيق ذلك على المستوى الإقريقى العربى خاصة مع توافر ركائز التعاون سالفة البيان .

رابعا : - سبل تفعيل العلاقات الإفريقية - العربية

اتساقا مع رؤيته الخاصة لأثر العامل الثقافى أولويته على الكثير من العوامل والمتغيرات يرى الأستاذ على مزروعى أن أول خطوات تفعيل العلاقات الإفريقيه - العربية هو العمل على رأب الصدع الذى أحدثه القرار الأوربى بجعل حدود إفريقيا تنتهى عند البحر الأحمر ، الأمر الذى أدى إلى انتزاع شبه

الجزيرة العربية من إفريقيا ، وجعل شعوبها تنظر إلى نفسها على أنها تنتمى إلى غرب آسيا[١٨] على الرغم من أن كافة هذه التوصيفات الجغرافية - من وجهة نظره - توصيفات تعسفية ناجمة عن نزعة أوربية متمركزة حول الذات ، مثلها فى ذلك مثل اعتبار أوربا تقع فوق إفريقيا على الخريطة وليس تحتها . وكذا فى مسميات « الشرق الأوسط » و « الشرق الأقصى » ، التى بدورها تعبير عن اعتبار أوربا هى المركز[١٩] .

ويؤكد الدكتور على مزروعى على ضرورة التحرر من تلك القيود التى رسمتها السياسة الأوربية بأبعادها المختلفة والبحث عن تعريف جديد لقارة إفريقيا يضم إليها شبه الجزيرة العربية ، وهو الأمر الذى يساعد على حل معضلة الهوية لدول شمال إفريقيا ، ذلك أن التساؤل حول انتمائهم إلى إفريقيا أم إلى عرب آسيا لن يكون له محل فى ظل انضمام الجزيرة العربية إلى إفريقيا ، كما أنه من ناحية ثانية سيدعم قدرات الطرفين فى ظل عصر يتأثر فيه الأفراد وإدراكهم لأنفسهم بالقارة أو الإقليم الذى يربطون أنفسهم به[٢٠] .

وللدلالة على إمكانية تحقيق الفكرة التى ينادى بها يستشهد الأستاذ على مزروعى بمثالين ؛ أولهما أثيوبيا التى كانت السياسة الرسمية لحكومة الإمبراطور « هيلاسلاسى » فيها تؤكد - حتى الخمسينيات من هذا القرن - على أن أثيوبيا تنتمى إلى الشرق الأوسط أكثر منها جزءًا من إفريقيا . وعلى الرغم من ذلك فإن الإمبراطور نفسه هو الذى أطلق سياسة إعادة أفرقة أثيوبيا حين اقتربت بقية إفريقيا من الحصول على الاستقلال ، ومنذ ذلك الحين بدأ الإدراك الذاتى

الأثيوبى يكتسب الطابع الإفريقى .

والمثال الثانى ، الذى يستشهد به هو مصر عبد الناصر حيث يرى أنه إذا كان « جمال عبد الناصر » قد أعاد الطابع الإفريقى لمصر ، فإن الآمال بشأن إعادة النظر فى هوية شبه الجزيرة العربية قد لا تكون بعيدة ، خاصه وأن جوانب التشابه الثقافى بين أثيوبيا وبقية القارة السوداء لاتفوق بأى حال جوانب التشابه الثقافى بين شمال إفريقيا وشبه الجزيرة العربية[٢١] . وعلى الصعيد الاقتصادى ، يرى على مزروعى أن استكمال تحرر جنوب إفريقيا سيدعم إمكانات التفاعل بين الجانبين الإفريقى والعربى فى ظل الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية لدولة جنوب إفريقيا[٢٢] .

المطلب الثانى

العلاقات العربية الإفريقية فى كتابات الأستاذ عبد الملك عودة

(الركائز والأهداف – الأدوات والمؤسسات – القيود – ضرورات التفعيل وسبله) .

أولاً : الركائز والأهداف :

فى تناوله للعلاقات العربية الإفريقية لم يتوقف الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة طويلا عند الركائز التاريخية للعلاقات بين الشعوب العربية فى آسيا وإفريقيا وبين باقى شعوب إفريقيا ، وإن لم يعن ذلك تجاهله هذه الركائز ، حيث تشير كتاباته إلى أن العلاقات العربية الإفريقية لديه هى : « العلاقات المتبادلة قديما وحديثا بين الشعوب العربية فى آسيا وإفريقيا خلال التاريخ الطويل

للحضارات وللهجرات وللحروب وللانتشار الثقافى والدينى ، ...»[٢٣] وتشمل العلاقات أيضا صور التعامل المختلفة بين الدول العربية والإفريقية التى ظهرت على الخريطة السياسية الآسيوية والإفريقية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، والتى تمت على المستويات الثنائية والجماعية ، وهى العلاقات التى اشتملت على جوانب إيجابية وأخرى سلبية مثلت فى جانب منها محددًا للعلاقات بين الجانبين[٢٤] .

على العكس من نظرته للركائز التاريخية التى لم يتوقف أمامها طويلا فإن الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة قد أولى اهتماما ملحوظا بالمحددات الداخلية والدولية للعلاقات العربية الإفريقية ، حيث يؤكد على أن « شبكة ونظم وخطوات العلاقات العربية الإفريقية الراهنة أو المنشودة إنما تقوم كجزء لايتجزأ من الأوضاع داخل النظم الاجتماعية السياسية السائدة فى البلاد العربية والإفريقية ، وما تطرحه كل أبعاد وتحركات القوى والفئات والطبقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المنوعة ، سواء أكان هذا يستهدف دعما للوضع الراهن أم كان يعمل من أجل تغيير الواقع الراهن إلى الجديد المنشود »[٢٥] . وذلك كله فى « داخل حدود السياسة الشرعية التى تعبر عنها سلطات ودول تعيش داخل منظومة العلاقات الدولية السائدة فى هذه الحقبة من عالمنا المعاصر »[٢٦] .

ويرى الأستاذ عبد الملك عودة أن الحقبة الحديثة من العلاقات العربية الإفريقية « قد عاشت فى ظل مناخ عالمى متغير شهد فى بداياتها تصاعد الحرب الباردة ومشروعات أحلاف واهتزاز الإمبراطوريات الاستعمارية ، واتصف فى

نهاياتها بأوضاع الانفراج الدولى والأزمة الاقتصادية وتغير مراكز القوى الدولية »[٢٧] .

وخلال هذه الفترةانتقل أسلوب التعامل فى العلاقات العربية – الإفريقية من أيدى الثوار وحركات الاستقلال والكفاح ضد الاستعمار إلى أيدى قيادات الدول المستقلة ، كما شهدت العلاقات تغليبا للشكل الاقتصادى فى التعاون على حساب التعاون السياسى ، وكذلك الانتقال من مناخ الأفكار والسياسات الراديكالية والثورية إلى مناخ الأفكار والسياسات المحافظة حيث لم يصبح الأهتمام الأول بين قيادات الدول والحكومات هو التحرر والتغير ، وإنما هو قضايا الاستقرار والمحافظة على الأمر الواقع والراهن[٢٨] .

وعلى صعيد أهداف العلاقات العربية الإفريقيه ، فيمكن القول أن كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة المختلفة تشير إلى انشغاله بسؤال أساسى وجوهرى فى العلاقات العربية الإفريقية ، وهو ماذا يريد العرب من إفريقيا ؟ وفى سعيه للإجابة على ذلك التساؤل اهتم الأستاذ عبد الملك عودة باستقراء وثائق التعاون العربى الإفريقى وكذا الممارسات والسياسات المتبعة فى هذا الشأن ، وقد خلص إلى إجمال تلك الأهداف فيما يلى[٢٩] :

ا – الالتزام بالمواثيق الدولية والأخذ باعتبارات الصداقة والأخوة وحسن الجوار واحترام سيادة الدول واستقلالها ، والكفاح ضد الاستعمار والعنصرية ، والتمسك بسياسة التعايش السلمى والدعم الشامل لحركات التحرير .

ب – السعى للحصول على تأييد الدول الإفريقية للقضايا العربية وفى

مقدمتها قضية فلسطين .

ج – التعاون المشترك من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، والتعاون الاقتصادى والسياسى من أجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى .

ويرى الأستاذ عبد الملك عودة أن هذه الأهداف ترتبط فى مجملها بالأمن القومى العربى على أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط بدوره بمجموعة اخرى من الشروط والأهداف الفرعية حيث يقتضى بداهة الاتفاق على مفهوم محدد للأمن القومى العربى فى ضوء المتغيرات التى تطرأ على المنطقة وفى العالم ، وهو ما نعرض له تفصيلا فيما بعد .

ويرتبط بتحقيق الأهداف سالفة البيان ضرورة التغلب على المخاوف والتحيزات القائمة على الجانبين بشأن أسس التعاون وأهدافه ، والتأكيد على عدم التعارض بين العروبة والإفريقانية . وهنا تبرز أهمية قضايا الاتصال والتبادل بين الجانبين والتى يجب أن تستهدف العمل على تحسين الصورة العربية والوجود العربى على الساحة الإفريقية ، وإزالة تراث الحقبة الاستعمارية الذى عمد إلى تشويه تلك الصورة فى الميادين المختلفة . وهو مايقتضى دعم سبل التواصل والاتصال المباشر بين الجانبين العربى والإفريقى ليس على مستوى النخب الحاكمة فحسب ولكن أيضا على مستوى الجماهير[٣٠] .

وعلى ذات الصعيد يرصد الأستاذ عبد الملك عودة أحد الأهداف الجوهرية التى تضمنتها وثائق برنامج التعاون العربى الإفريقى والذى يتمثل فى اتجاه الارادات السياسية للدول العربية والإفريقية إلى إرساء العلاقات بين الطرفين

على أساس من المصالح المشتركة الدائمة والمرحلية ، بغرض أحداث نقله نوعية لهذه العلاقات من إعتبارها علاقات ظرفية طارئة إلى علاقات ثابتة ودائمة[٣١] .

وتجدر الإشارة من جديد إلى أن كتابات الأستاذ عبد الملك عودة تشير إلى رصده لحقيقة أن الأهداف السالفة لم تكن بدرجة أهمية واحدة وثابتة عبر مراحل تطور العلاقات ، وإنما شهدت عملية حراك فيما بينها صعودًا وهبوطا استجابة لتغيرات الحقبة الزمنية على الصعيد الداخلى والإقليمى والدولى ، حيث تراجعت أولويات القضايا السياسية والراديكالية لصالح القضايا الاقتصادية والسياسات المحافظة ، فبعد أن كانت القضية الأولى هى الاستقلال وتصفية الاستعمار وحق تقرير المصير ، أصبحت الأولوية لقضايا التنمية وتصفية التبعية وقضايا الاستقلال الثقافى والحضارى[٣٢] .

ثانيًا : أدوات العلاقات العربية الإفريقية ومؤسساتها .

تشير كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة إلى مستويين رئيسيين للعلاقات العربية الإفريقية هما المستوى الثنائى والمستوى الجماعى الأمر الذى أسفر عن تنوع أدوات العلاقة وتعدد المؤسسات القائمة على رعاية هذه العلاقات ، فقد بدأت الحقبة الحديثة فى العلاقات بالتركيز على المستوى الثنائى فى العلاقات بين الجانبين من خلال مجموعة من المؤسسات الوطنية التابعة لهذه الدولة أو تلك من الدول العربية من ذلك[٣٣] :

١ - الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية .

ب - صندوق أبو ظبى للإنماء الاقتصادى العربى .

ج - الصندوق السعودى للتنمية .

د - الصندوق العراقى للتنمية .

هـ - المصرف العربى الليبى الخارجى .

و - الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا .

هذا بالإضافة إلى الشركات التى قامت أساسا لتمويل مشروعات إنمائية والتى من بينها الشركة السودانية - والكويتية للاستثمار ، والشركة السعودية - المصرية للاستثمار ، والشركة الإفريقية للاستثمار والتجارة الدولية ، إضافة إلى دور بنك التنمية الإسلامى وإضافة إلى العديد من اتفاقات التعاون الثنائى الموقعة بين العديد من الأطراف العربية والإفريقية للتعاون وتبادل العلاقات فى مختلف المجالات ، فضلاً عن رصيد الدعم الذى قدمته بعض الدول العربية من خلال العمل المشترك فى مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة ومؤتمرات الشعوب الإفريقية ، وتأييد ودعم حركات التحرر الوطنى والقضايا الإفريقية فى الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية[٣٤] .

وعلى ذات الصعيد الثنائى ، يشير الأستاذ الدكتور عودة إلى أنه مع نمو دور الدول العربية النفطية ذات الإيرادات المالية المتنامية - وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية - ترسخ استعمال أسلوب التعامل الثنائى المباشر تأثرا بتقاليد التعامل السياسى الدولى لهذه الدول العربية النفطية ، كما تصاعدت أداة

الانتماء الاسلامى ومعياره فى التعامل بين الطرفين إلى جانب الانتماء العربى بمفهوم العروبة والأمة العربية الذى دعمته الدول العربية المختلفة وفى مقدمتها الجماهيرية العربية الليبية ، إضافة إلى ظهور أنواع أخرى من النشاط السياسى والفكرى ومنها دور حزب البعث بجناحيه الحاكمين فى دمشق وبغداد وجهود كوادره الحزبية فى أوساط الأقليات العربية المنتشرة فى القارة الإفريقية[٣٥] .

وعلى صعيد أدوات التعامل الجماعى ومؤسساته تكشف كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة أن حقبة السبعينيات شهدت لحظتين متميزتين فى العلاقات العربية الإفريقية فى العصر الحديث ، ففى الفترة التى تلت عقد مؤتمر القمة العربى بالجزائر عام ١٩٧٣م ، أُنشئت عدة مؤسسات للعمل الجماعى العربى وهى الصندوق العربى للقروض فى إفريقيا ، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا والصندوق العربى للمعونة الفنية للبلدان العربية الإفريقية ، وقد أدمج الصندوق العربى للقروض فى نشاط المصرف العربى للتنمية .

هذا إضافة إلى أجهزة الجامعه العربية ومنظماتها المتخصصة . وشهد عام ١٩٧٧ اللحظة الثانية من لحظات التميز فى العلاقات العربية الإفريقية والتى تمثلت فى انعقاد مؤتمر القمة الإفريقى العربى فى مارس ١٩٧٧ بالقاهره وصدور برنامج العمل للتعاون العربى الإفريقى ، والذى نص على مجموعة من الأليات للعمل المشترك على النحو التالى[٣٦] :

- مؤتمر القمة الإفريقى ، والمفترض أن يعقد كل ثلاث سنوات .
- مؤتمر وزراء الخارجية المشترك والمفترض أن ينعقد كل ١٨ شهرا .

- اللجنة الدائمة : قلب وديناموالتعاون المشترك ، وتتكون من ٢٤ عضوا (١٢ من الجانب العربى ، و١٢ من الجانب الإفريقى) وتنعقد برئاسة أحد رئيسى الجانبين كل ستة شهور ، ويحضر اجتماعها الأمين العام للجامعة (جامعة الدول العربية) والأمين الإدارى لمنظمة الوحدة الإفريقية .

- لجنة التنسيق : وتتكون من الأمينين العامين للجامعة والمنظمة ومن رئيسى اللجنة الدائمة .

وقد جاءت هذه الآليات كتتويج لجهود جامعة الدول العربية الهادفة إلى إقامة حوار مؤسسى مستمر ودائم بين الجانبين العربى الإفريقى على أساس المصالح المشتركة وبرعاية المنظمتين الرئيسيتين ؛ جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية . وقد باشرت المؤسسات سالفة البيان نشاطها ، وتم نشر تقارير عدة عن إنجازات هذه المؤسسات فى ميدان القروض والعون ، إلا أنها عانت من العديد من القيود والعقبات التى حدت من قدرتها على أداء المهام الموكولة إليها ، وهى القيود التى نعرض لها فى النقطة التالية .

ثالثًا : قيود العلاقات العربية الإفريقية وآثارها

اهتم الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة فى كافة كتاباته التى تناولت العلاقات العربية الإفريقية - برصد وبيان القيود التى تعترض العلاقات سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو الجماعية المتعددة ، وفى هذا الصدد يمكن تصنيف هذه القيود التى رصدتها كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة إلى

قيود تتعلق بالركائز والأهداف ، وقيود تتعلق بالأدوات والمؤسسات ، وكذا قيود تتعلق بالممارسات ، وذلك على التفصيل التالى : -

١ - القيود المتعلقة بالركائز والأهداف

سلف بيان أن الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة لم يتوقف كثيرًا أمام الركائز الجغرافية والتاريخية للعلاقات العربية الإفريقية ، وذلك أن القراءة الجامعة لكتاباته تكشف عن وعى ضمنى بأن تلك الركائز تحمل من القيود والعقبات قدر ما تحمل من الفرص والإمكانات ، كما أنه يطرأ على هذه الركائز عوامل التغير فى الأهمية النسبية لها . من ذلك إشارة الأستاذ عودة إلى : «أن القرب المكانى بين العرب والأفارقة أمر توضحه الخريطة الجغرافية ...، وتشير اليه دراسات العصور الوسطى قبل الحكم الاستعمارى الأوروبى ، لكن بعد الاستقلال ورسم الحدود السياسية ... فقَدَ هذا القرب الجغرافى معناه فى ضوء التقدم التكنولوجى المعاصر ...»[٣٧] ويرى أن هذا التقدم التكنولوجى قد أفقد القرب الجغرافى ميزته النسبية فى العلاقات العربية الإفريقية لصالح علاقات أخرى ناجمة عن حقيقة أن الخريطة الحالية فى القارة والوطن العربى قد صنعها الاستعمار الأوروبى قبل الاستقلال ؛ لخدمة اتجاهات التبادل ، والاتصال بين إفريقيا والدول الصناعية الغنية فى أوربا وأمريكا الشمالية . وحول موقفه من الركائز التاريخية تشير اللمحات القليلة للأستاذ الدكتور عبد الملك عودة فى هذا الصدد إلى أن ثمة قيدًا اساسيا فى هذا الشأن يتمثل فى حقائق التشويه والتخريب الذى قام به الحكم الاستعمارى السابق فى هذه المجتمعات العربية

والإفريقية فى ميدان اللغة والثقافة والحضارة والمواريث التاريخية ، ولعله مما يؤكد حقيقة ذلك القيد ، دعوة الأستاذ الدكتور عودة إلى ضرورة إعادة النظر فى النظم التعليمية والتثقيفية السائدة ، على نحو يأخذ فى الاعتبار حقائق التاريخ واللغات والثقافة والإديان ، والمشاركة التاريخية بين هذه الشعوب والبلدان فى الكفاح ضد الاستعمار القديم والجديد وضد الاستيطان والعنصرية ، والتخلف . الأمر الذى يؤكد الحاجة إلى مزيد من جهود المؤرخين العرب والافارقة لاعادة نشر المصادر الأصلية لهذا التاريخ الطويل ، وإعادة دراستها واكتشاف نقاط الالتقاء بين الثقافات العربية والإفريقية خلال مسيرة التاريخ الطويلة[٣٨] .

وعلى صعيد الأهداف يرصد الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة عبر كتاباته العديدة واحدا من أبرز القيود التى كبلت العلاقات العربية الإفريقية ، وأثرت تأثيرا جوهريا على حصاد هذه العلاقات ونتائجها على نحو ما سيرد البيان ، وجوهر هذا القيد هو غياب التصور الواضح والمحدد للهدف المرتجى من العلاقات والذى يلخصه الدكتور عودة فى تساؤل أساسى هو ماذا يريد العرب من إفريقيا ؟ فعلى الرغم من رصده السابق لأهداف العلاقات العربية الإفريقية على نحو ما عبرت عنها وثائق التعاون العربى الإفريقى ، فإنه يؤكد أن القيد سالف البيان - غياب تصور واضح ومتفق عليه لأهداف العلاقة وأولوياتها - قد شاب العلاقات بين الطرفين وأسفر عن تعارض فى الممارسات وازدواجية فى الأدوات والمؤسسات والاختصاصات على نحو ما سيرد البيان عند الحديث عن النتائج والآثار . وحتى فى إطار الأهداف الثلاثة التى تم رصدها ، فإن افتقار

العلاقة والأهداف إلى منظومة قيم فكرية وإنسانية تنتظم العلاقة، إضافة إلى عدم تمكن الدول العربية والإفريقية من تحقيق نقلة حقيقية إلى التعاون بين الشعوب على الجانبين، رغم وجود أسس لهذه القيم الإنسانية فى الجذور التاريخية العميقة فى هذا المجال[٣٩]. كل ذلك يؤكد هذا الغياب وذلك التعارض.

ب – القيود المتعلقة بالأدوات والمؤسسات

سلف بيان تعدد أدوات العلاقات العربية الإفريقية ومؤسساتها، إلا أن غياب التنسيق ما بين هذه الأدوات والمؤسسات أدى إلى تنوع وعدم تماثل المعايير والأولويات ما بين معايير قومية وأخرى قطرية وثالثه إسلامية. أو المعايير الثنائية والدولية والإقليمية، وهى القيود التى شابت كلًّا من مستوى التعامل الثنائى والتعامل الجماعى، وزاد من حدته حالة الشلل التى أصابت اللجان والمؤسسات المنوط بها رعاية ودعم التعاون العربى الإفريقى، حيث لم يقدر انعقاد مؤتمر القمة المشترك مرة ثانية منذ انعقادة للمرة الأولى عام ١٩٧٧، وكذلك توقف اجتماعات وزراء الخارجية وبالتالى تعطل عمل اللجنة الدائمة. وكذا لجنة التنسيق التى عاودت الاجتماع مرة أخرى بالخرطوم عام ١٩٨١[٤٠].

وتشير كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة إلى عيب هيكلى اعتور مؤسسات التعاون العربى الإفريقى، وهو إفراغ العمل الجماعى من قوة الدفع اللازمة من خلال إلغاء الدور التنظيمى لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة

الوحدة الإفريقية وتركهما بعيدًا عن المجرى الرئيسى التنظيمى للتفاعلات العربية الإفريقية ، فى ذات الوقت الذى لم يتم بناء وتأسيس مؤسسات تنظيمية أقوى وأفعل منهما ، كما لم يتمتع الأمين العام للجامعة والسكرتير الإدارى للمنظمة باى دور مستقل فاعل على صعيد العمل المشترك[٤١] . وقد أسفر ذلك كله عن اختفاء دور أجهزة التنفيذ والمتابعة والتقويم واجتماعات المؤسسات السياسية العليا ، مع بقاء الصناديق الوطنية والمصرف العربى فى القيام بالدور الرئيسى فى العلاقات المشتركة ، وفى ضوء القيود الإدارية والضغوط والأزمات التى عانت منها مؤسسات وأدوات التعاون ، حدث ما يسميه الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة بالانكسار التنظيمى فى جبهة العلاقات العربية الإفريقية مستشهدا فى ذلك بحقيقة أن التنظيمات والمؤسسات التى أقامتها وثائق مؤتمر القمة العربى الإفريقى بالقاهره فى ١٩٧٧ عجزت عن التكيف الإدارى والسياسى وإعادة التطوير للتواكب مع مستجدات العصر ، الأمر الذى رسخ واقع عجزها وفشلها[٤٢] .

ج – القيود المتعلقة بالأداء والممارسات

تشير كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة إلى أن العلاقات العربية الإفريقية بصفه عامة والتعاون العربى الإفريقى بصورة خاصة قد تعرضت « لضغوط السياسات الدولية وصراع القوى العظمى فى المنطقة العربية وفى المنطقة الإفريقية ، وأنه قد صاحب هذه الضغوط السياسية والاقتصادية حملات إعلامية تثير الشكوك والتلكؤ عند الجانبين الأمر الذى خلق فجوة من عدم

التصديق وعدم الإحساس بالجدية، لاسيما مع تضافر هذه القيود الدولية مع نظيرتها من القيود الإقليمية والداخلية على نحو أسفر عن العديد من النتائج والآثار السلبية التى نعرض لها فيما بعد.

ويمكن إجمال أهم القيود التى أبرزتها كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة وتصنيفها على النحو التالى:

١- **على الصعيد الدولى** أبرزت كتابات الأستاذ عبد الملك عودة أثر البيئة الدولية فى مراحلها المختلفة (قطبية ثنائية جامدة- انفراج- أحادية قطبية ...) وأدواتها المختلفة (اقتصادية - سياسية - إعلامية ...) على مجالات التعاون العربى الإفريقى لاسيما فى ظل واقع التبعية الذى تعانى منه المجتمعات العربية الإفريقية لصالح القوى الكبرى، الأمر الذى أدى إلى عدة مفارقات على الأصعدة المختلفة ولا سيما على الصعيد الاقتصادى؛ من ذلك مثلًا ما تشير إليه الدارسات من أن فترات ازدهار جهود الدعم العربى للدول الإفريقية ومشروعات التنمية بها صبت فى مجملها فى صالح بيوت الخبرة الأجنبية والشركات الغربية التى حظيت بتنفيذ تلك المشروعات حتى بدت الأموال العربية وكأنها تستخدم فى أداء دور الوكالة لصالح بعض الدول الصناعية الكبرى، خاصة مع نمو عمليات الشركات غبر القومية متعددة الجنسيات فى الأسواق العربية والإفريقية[٤٣].

ويضاف إلى ما سبق، ما فرضته المؤسسات المالية الدولية وفى مقدمتها البنك الدولى من سياسات اقتصادية تحد من تنفيذ مشروعات تنموية جديدة

وتركز على الإصلاح الاقتصادى الوطنى[٤٤].

٢- **على الصعيد الإقليمى**، ركزت كتابات الدكتور عبد الملك عودة على أهم العقبات التى كبلت العلاقات العربية الإفريقية، والعوامل التى دفعت إلى ظهور تلك القيود والعقبات، وقد تمثلت أهم هذه القيود الإقليمية فى:

- الصراع المستتر والتناقض بين أولويات الأهداف والمصالح للدول المختلفة العربية والإفريقية وداخل كل مجموعة على حدة. حتى إن التعاون المشترك بدا وكأنه حاصل جمع إرادات سياسية للدول العربية وللدول الإفريقية أو الجزء منها، الأمر الذى جعل التعاون عرضة لعوارض وأمراض عدم الاستقرار والضغوط الدولية خاصة فى ظل ما سلف بيانه من غياب التنسيق فى الأدوار والأهداف[٤٥].

- تعدد المراكز الإقليمية داخل محور العلاقات العربية الإفريقية مع الطفرة البترولية والعوائد المالية الضخمة لدول الخليج، وترجمة ذلك فى صورة قوة سياسية فرضت سياستها وأسلوبها فى إدارة العلاقات مع الدول الإفريقية، كما ازداد نشاط الجماهيرية الليبية فى ميدان المماراسات القومية والإسلامية فى إفريقيا. وبعد فترة من العمل المشترك حدثت خلافات بينها وبين بعض الدول العربية، الأمر الذى ترجم نفسه فى حدوث انشقاقات فى ميادين العمل الإفريقى، على نحو ما تشير تجربة العمل العربى على صعيد القضايا مثل: الصراع فى القرن الإفريقى، وقضية تشاد، وقضية أوغندا، وقضية زائير (الكونغو) وتزامن مع ذلك ظهور أنواع أخرى من النشاط السياسى والفكرى،

كما سلف البيان بشأن دور حزب البعث بجناحيه الحاكمين فى دمشق وبغداد، ونشاط كوادره الحزبية فى أوساط الأقليات العربية المنتشرة فى القارة، ومقولات الحزب الخاصة بتحديد معنى العروبة وحدود الأرض العربية فى إفريقيا، والتى أدت إلى التصادم مع المفاهيم الإفريقانية كما عبرت عنها منظمة الوحدة الإفريقية[٤٦].

كل ذلك فى ظل تراجع الدور المركزى المصرى على الساحتين العربية والإفريقية وبخاصة بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد ووقوف السياسة العربية (دولا، وجامعةً) بحسم ضد السياسة المصرية. فى ذات الوقت الذى نما وتوسع فيه نطاق الدور المستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية السياسى والإعلامى فى إفريقيا.

حاصل ما تقدم أنه على الصعيد الإقليمى تمت تفاعلات إيجابية وسلبية أدت إلى قيام تكتلات ومحاور ونظم فرعية محلية على الصعيدين العربى والإفريقى أسفرت عن ازدياد تعقيد شبكة التفاعلات المتبادلة بين الجانبين مضيفة بذلك قيدا إضافيا إلى القيود الواردة على العلاقات بينهما، وزاد من الأمر تصدع النظام الإقليمى العربى بعد أزمة الخليج الثانية، وتراجع القدرات المالية والتمويلية للدول الخليجية[٤٧].

٣- **وعلى الصعيد الداخلى**، تشير كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة إلى عدة مظاهر وملامح جوهرية يمكن اعتبارها قيودًا إضافيه على إمكانات الممارسة والأداء. ويمكن تلخيص أهم هذه القيود الداخلية فى غياب

الأسلوب العلمى للتحليل والدراسة والمتابعة الدقيقة والتبنؤ، وانعدام وجود أيديولوحية أو عقيدة للتنمية والتغيير فى داخل الأغلبية الساحقة من هذه المجتمعات والدول إضافة إلى انجذاب عدد من هذه الدول (العربية والإفريقية) بالرضا أو الإكراه إلى الاحتماء بدول كبرى وقوى أجنبية، والسير طبقا لسياساتها وأهدافها فى المنطقتين العربية والإفريقية[٤٨]. يضاف إلى ما سبق القيود الاقتصادية المتمثلة فى طبيعة الهيكل الاقتصادى لمعظم الدول العربية والإفريقية القائم على التخصص فى إنتاج المواد الأولية الأمر الذى يحدّ من امكانات التعاون بين الجانبين على نحو ما تكشف عنه مؤشرات التبادل الاقتصادى للدول المختلفة والتى تشير إلى اتجاه التيار الرئيسى للمبادلات الاقتصادية استيرادًا وتصديرا نحو الدول الصناعية الغنية. على نحو يجعل من التعاون العربى الإفريقى ينحصر فى مجالات هامشية تابعة[٤٩].

ويضاف إلى ما سبق فشل خطط التنمية التى تبنتها معظم الدول العربية والإفريقية، وتفاقم الأزمات الإقتصادية بها، وما صحب ذلك من مظاهر عدم استقرار سياسى مثلت بدورها قيدا على إمكانات الحركة والتعاون بين الطرفين العربى والإفريقى.

وهكذا تضافرت مجموعات القيود المختلفة (دولية - إقليمية - داخلية) لتسفر فى مجملها ومحصلتها عن عدة نتائج سلبية الطابع على الأصعدة المختلفة، وهو ما يمكن إيجازه فى النقاط التالية.

د – آثار القيود المختلفة على العلاقات العربية الإفريقية

فى ضوء ما سلف بيانه من قيود متنوعة على العلاقات العربية الإفريقية لم يكن من المستغرب أن يكون حصاد هذه العلاقات هو قبض الريح على نحو ما أشار الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة فى تقييمه لآثار ونتائج العلاقات العربية الإفريقية مستعينا فى حُكمِه بالمؤشرات والمعايير التالية[٥٠] :

١– غياب التصور الاستراتيجى والاختفاء التدريجى لدور أجهزة التنفيذ والمتابعة والتقويم بعدما ثارت الخلافات بين الجانبين فى اللجنة الدائمه وتعطلت اجتماعات المؤتمرات المشتركة الأمر الذى أدى إلى افتقار الصناديق المالية إلى معايير وأهداف للأداء المالى والاقتصادى الذى هو وظيفتها وعملها الأساسى فى إطار التعاون العربى – الإفريقى ، وأدى كذلك إلى إعلاء قيمة العمل الثنائى على العمل الجماعى .

٢– تأجج نيران النزاعات المنوعة على الجانب العربى وعلى الجانب الإفريقى ، وتشابك وتداخل خطوط الصراع ، مع عبور فريق من كل جانب الخطوط الجغرافية الفاصلة بين المنطقتين (العربية والإفريقية) ليتحالف مع فريق آخر يتماثل معه فى التوجهات السياسية والفكرية أو فى توجهاته ومصالحه وارتباطاته . وكانت النتيجة المريرة هى أن الشعوب العربية والإفريقية تدفع الثمن سويا ، وأغلب الحكومات فى وضع التبعية الكامل .

٣– اقتصرت علاقات التأييد والتساند العربى الإفريقى على المستوى اللفظى والحديث العقائدى ، فالتأييد الإفريقى للقضية الفلسطينية والتأييد العربى لقضايا شعوب إفريقيا ، على سبيل المثال ، لم يزد فى الفاعلية والتحرك عما كان

عليه فى فترة الكفاح المشترك لتصفية الاستعمار والتحرر الوطنى والاستقلال ، واستمرت اساليب الادانة واصدار القرارات ، والامتناع عن التصويت - أحيانا - هى طابع وصورة التأييد على الجانبين .

٤- تدفقت الأموال العربية الخليجية خاصة والنفطية عامة بأرقام فلكية ومتزايدة ، واستمرت فى دعم وتوسيع دائرة عمل المنظمات الدولية متعددة الأطراف تحت شعار التنمية الدولية ، وبالتالى فقدت المعونة العربية سمتها الخاصة فى علاقاتها مع إفريقيا فى ظل النظر إلى إفريقيا من خلال منظومة قيم العون الدولى والتنمية الدولية فتساوت إفريقيا مع آسيا وأمريكا اللاتينية .

٥- انكمشت الميادين التطبيقية للتعاون العربى - الإفريقى ، وتناقص وتراجع مستوى العمل الجماعى إلى مجرد طلب للقروض وللمنح على المستوى الثنائى ، أو من خلال عمليات المصرف العربى ، وحتى فى هذا القطاع الضيق من ممارسات العمل المشترك زاحمت الجانب العربى وتنافست معه المؤسسات المالية العملاقة فى السوق الأوربية المشتركة . وفى الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا منظمات ووكالات الأمم المتحدة للتنمية والعون ، علاوة على واقع أنه عند الانتقال إلى حيز تنفيذ البرامج والمشاريع حظيت بيوت الخبرة ودراسات الجدوى والشركات الأجنبية بالنصيب الأوفر من هذه المشاريع من خلال شركاتها متعددة الجنسيات .

٦- تراجع دول ومجموعات إقليمية فى العالم الثالث عن اتخاذ تجربة التعاون العربى الإفريقى كنموذج قابل للتطبيق والتكرار فى ظل تصاعد الأزمة

فى هذا النموذج وتصدعه على نحو فتح الباب على مصراعيه أمام تأثيرات وضغوط واختراقات وممارسات النظام الدولى والقوى الكبرى وترسيخ تبعية المنطقتين للمنظومة العالمية .

٧- استفادة إسرائيل من نتائج الأزمة التى أصابت التعاون العربى - الإفريقى ، وقيامها بتعميق وجودها الاقتصادى والتجارى فى الدول الإفريقية ، وامتد نشاطها إلى ميادين التعاون الفنى والتدريب العسكرى وبيع وتوريد السلاح مستخدمة فى سبيل ذلك مختلف الأساليب والأدوات الممكنة .

وبصفة عامة يرى الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة أن كل ما سبق يجسد حقيقة أساسية مؤداها الانفصال بين الغايات والمبادئ المعلنة فى وثائق التعاون العربى الإفريقى ، وبين نتائج عمل وممارسات التنظيمات والمؤسسات والهياكل المسئولة عن العمل والممارسة والتى لم ترتفع إلى مستوى التصورات والآمال والمبادئ والغايات الموضوعة للتعاون العربى الإفريقى فى ضوء عجز هذه المؤسسات عن التكيف الإدارى والسياسى وإعادة تنظيم وتطوير نفسها للخروج من المأزق الذى تعيش فيه . ولذا يرى الدكتور عبد الملك عودة أنه على الرغم من أن الواجهة المعلنة رسميا مازالت : التعاون وبناء نموذج خاص للتفاعلات ، إلا أن الواقع هو شبكة من العلاقات الاعتيادية المألوفة والسارية بين الدول النامية الصغيرة ، التى يخضع معظمها إما لنفوذ دول كبرى أو لضغوط واختراقات الشركات والمؤسسات متعددة الجنسية[٥١] .

رابعا : ضرورات وسبل التفعيل

يرى الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة أنه إذا نظرنا إلى النظام العالمى والمناخ الدولى السائد فى التسعينيات نجد أنه يختلف اختلافا جذريا عما كان عليه الحال فى السبعينيات ، وهو الأمر الذى يتطلب بالضرورة مراجعة خطط وبرامج التعاون العربى الإفريقى ، وتتمثل أهم مؤشرات التغيّر فى النظام الدولى فيما يلى [٥٢] :

- انتهاء الحرب الباردة وما ارتبط بها من قضايا التبعية والاستقطاب .
- انتهاء سياسة عدم الانحياز .
- انتهاء وتصفية الاستعمار الأجنبى باستثناء بعض الجيوب الصغيرة .
- التحول الديمقراطى فى جمهورية جنوب إفريقيا ، وانتهاء النظام العنصرى .
- التحولات الجارية على صعيد القضية الفلسطينية ، والنزاع العربى - الإسرائيلى .
- التحول الجذرى والشامل فيما يتعلق بمنظور وقضايا التنمية فى دول المنطقتين حيث تراجعت أفكار ونماذج التنمية التى سادت فى العقود السابقة ، وبرزت نماذج جديدة للتنمية فى إطار اقتصاديات السوق والخصخصة .
- ظهور نخب عسكرية ومدنية جديدة ذات توجهات فكرية وثقافية

واقتصادية وسياسية جديدة .

- ظهور آثار التفكك العربى العام والتجمع القومى الشامل بعد حرب الخليج الثانية ، والازمة المالية التى تواجهها الدول البترولية وغير البترولية .

- ضغوط وآثار التحول الديمقراطى والتغييرات العامة - على الجانب الإفريقى - فى نظم الحكم والتوجهات الجديدة للعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية .

- تصاعد دور القوى الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وكذا دور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى ميادين الإقتصاد بصفة عامة والقروض والمنح والمساعدات بصفة خاصة .

وعلى الصعيد الإقليمى ، يشير الكاتب إلى أحد التحديات الجوهرية التى تزيد من ضرورة تفعيل العلاقات العربيه الإفريقية ، ويتعلق ذلك التحدى بالتغيرات والتطورات التى لحقت بالصراع العربى الإسرائيلى ، حيث يرى الباحث أن الحوار العربى الإفريقى - على نحو ما سلف البيان - قد قام أساسا نتيجة لموقف إفريقى تجاه إسرائيل عام ١٩٧٣ ، وموقف عربى عسكرى وبترولى فى ذات العام . الأمر الذى يوجب ضرورة مراجعة موقف الطرفين فى ضوء التطورات التى لحقت ذلك الصراع ، وطالت أيضا مواقف الأطراف المختلفة فيه ، وضرورة طرح بدائل مرنة لمواجهة احتمالات المستقبل القريب والبعيد .

فالحقيقة التى فطن إليها الكاتب منذ فترة مبكرة باختصار - أن الحوار

العربى الإفريقى قد نشأ فى ظل تصور معين للصراع العربى الإسرائيلى وسبل تسويته ، والتى كانت متمثلة فى الخيار العسكرى كبديل وحيد للتسوية الحاسمة ، ولذا فإنه مع التحول عن السبيل العسكرى كبديل أولى ووحيد لحل الصراع والأخذ بالسبل والأدوات السلمية تتجلى أهمية مراجعة الأسس والأهداف والاستراتيجيات بصفة عامة المتعلقة بالعلاقات العربية الإفريقية والتعاون بين الجانبين ، لاسيما فى ضوء التطورات سالفة البيان على الصعيد الدولى[٥٣] .

وعلى الرغم من أن كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة تتضمن مجموعة من التوصيات التى تهدف إلى تفعيل العلاقات العربية الإفريقية والتى يتمثل أهمها فى :[٥٤]

- ضرورة تأسيس العلاقة بين الطرفين على قاعدة فكرية وقيم انسانية مشتركة ؛ استفادة من رصيد تلك القيم فى الجذور التاريخية للعلاقة ، وذلك لتفادى عيب ارتباط العلاقة بقضايا آنية طارئة وتحويل العلاقات إلى الإطار الجماهيرى ، وعدم الاقتصاد على النخب الحاكمة .

- ضرورة وجود خطة واضحة لأهداف التعاون العربى الإفريقى ، واستراتيجية محدده ذات خطوات عملية لتحقيق هذه الأهداف ، مع وجود آليات للتقويم والمراجعة والتصحيح ودراسة اتجاهات الرأى العام وردود الأفعال الإفريقية تجاه الأنشطة العربية المختلفة .

- يرتبط بما سبق ضرورة إعادة النظر فى هياكل ومؤسسات التعاون العربى

الإفريقى ، والإسراع بتعديل النظم الأساسية لإزالة العقبات والمصاعب التى تعترض اجتماعات وعمل أجهزة التعاون المشترك بين الجانبين على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية[٥٥] .

على الرغم من هذه التوصيات التى رصدتها كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة ، فإنه يشير بكل وضوح فى أحدث كتاباته وآرائه لى عدم توافر شروط وإمكانات التعاون المشترك الجماعى العربى الإفريقى ، وأن السبيل الأمثل للتعاون هو التحول والتفرغ للمستوى الثنائى فى العلاقات المتنوعة مع الدعوة إلى قيام وحدات أو تنظمات إقليمية مشتركة على نطاق ضيق أو فى إطار تخصص أو قطاعات محددة ؛ وذلك لأن أغلب القضايا الأساسية التى تشغل الدول والشعوب على الجانبين العربى والإفريقى مختلفة ، وذات أولوية متنوعة ، وأن البيئة الدولية والمسرح العالمى فى أوضاع سيولة ومرونة يصعب التنبؤ بها والتوقع لمساراتها حاليا وفى الأمد المنظور[٥٦] .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

الخـــاتمة

فى ختام هذه المحاولة الاجتهادية للتعرف على العلاقات العربية الإفريقية من خلال رؤية الأستاذين عبد الملك عودة وعلى مزروعى ، تجدر الإشارة إلى أهم ملامح الائتلاف والاختلاف بين الرؤيتين ومدى حقيقة أو زيف تلك الملامح . وأهمية ذلك أن الناظر للوهلة الأولى لكتابات الأستاذين يُخيل إليه أن ثمة خلافا كبيرا بين الرؤيتين انطلاقا من المؤشرات والمعايير التى اعتمدها كل منها فى رصده وتتبعه للعلاقات العربية الإفريقية . ومن ذلك :

أنه على حين يؤكد الأستاذ الدكتور على مزروعى على الركائز المختلفة للعلاقات العربية الإفريقية (جغرافية - تاريخة - ثقافية - دينية ...) ودوافع قيام عمل جماعى مشترك للدفاع عن مصالح الطرفين فى ظل نظام دولى جديد يمارس نوعا من الإبارتهيد على الطرفين (العربى/ الإفريقى) . يذهب الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة إلى أن العمل الجماعى العربى الإفريقى قد أثبت فشلا خلال عمره الممتد من منتصف السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات ، وبالتالى فإنه يدعو إلى إحلال العمل الثنائى ودعمه بدلًا من هدر الإمكانات سعيا وراء العمل الجماعى الكلى .

- إنه على حين جاءت رؤية الدكتور على مزروعى تنظيرية فلسفية ومثالية فى جانب منها ، جاءت معالجات الدكتور عبد الملك عودة عملية تقويمية ، - على صعيد ثالث ، فانه يمكن القول بأن تناول الأستاذ على مزروعى قد جاء ذا

طابع عام ومجرد فى جانب كبير منه فى حين أن تناول الأستاذ عبد الملك عودة جاء تحليليا تفصيليا للوقائع والممارسات على صعيد العلاقات بين الطرفين .

وواقع الحال ، أن الملاحظات سالفة البيان ، وإن أظهرت فى جانب منها تباين المنطلق وأسلوب التناول بين الأستاذين مزروعى وعودة فى نظرتيهما للعلاقات العربية الإفريقية ، فإن هذه الملاحظات بذاتها تكشف بذات القدر حقيقة التكامل والائتلاف بينهما ، حيث تكمل كل منهما الأخرى . وهو مايقود إلى القول بأن مناط الخلاف الظاهرى فى التناول يعود فى جانب منه إلى اختلاف الجهة التى نظر كل منهما منها للعلاقات وإطارها ، ويرجع كذلك لطبيعة الاهتمامات الثقافية والحضارية لكل منهما ، والخبرة العملية فى الممارسة حيث إن مطالعة قائمة أعمال وخبرات الأستاذ الدكتور على مزروعى تشير إلى أن العلاقات العربية الإفريقية لم تشغل حيزًا كبيرا فى إطار اهتماماته وأعماله . وعلى العكس من ذلك فإن أعمال وخبرات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة تشير إلى انشغاله فكرًا وممارسة بهذه القضية التى شغلت حيزا يعتد به من كتاباته خلال مراحل تطور التعاون العربى الإفريقى منذ عام ١٩٧٤، وحتى الوقت الحالى ، الأمر الذى يجعل من كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة بمثابة سجل تفصيلى لتاريخ التعاون العربى الإفريقى بإنجازاته وإخفاقاته المختلفة .

وفى الختام يمكن الإشارة إلى أن هذه الدارسة قد تناولت العلاقات العربية

الإفريقية فى كتابات ، أو بالأحرى بعض كتابات ، رائدين من رواد الكتابات السياسية الإفريقية ؛ سعيا وراء الإحاطة بأبعاد هذه العلاقة وركائزها ومعوقاتها وسبل تفعيلها ، وهو جهد نحسب أنه ينوء به مثل هذا البحث . وعلى ذلك تجدر الإشارة إلى عدة ملاحظات نختتم بها هذا البحث تتعلق الأولى بفكرة البحث والثانية بمضمونه ، والثالثة بموضوعه :

- فعلى صعيد الفكرة والتى تمثلت - كما سلف البيان - فى رصد العلاقات العربية الإفريقية فى كتابات الرواد ، فإن هذا البحث بمثابة صورة أولية قابلة للتطوير والإضافة بغية الإحاطة بمختلف أبعاد العلاقة فى كتابات الأستاذين موضع البحث أو غيرهما من الرود ؛ وصولًا إلى سد الفجوة التى عبر عنها الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة ما بين القول والعمل وإحداث نوع من التراكم العلمى على صعيد تلك القضية على نحو يحد من هدر الإمكانات فى تكرار الجهود ، والخروج من مرحلة التنظير المجرد إلى التطبيق ، وبعبارة أدق إلى الخروج من التساؤل عن ضرورات العلاقات العربية الإفريقية إلى البحث فى كيفية العلاقات العربية الإفريقية الفاعلة والإيجابية .

- وعلى صعيد موضوع البحث ، والمتعلق ببعض كتابات الأستاذين عبد الملك عودة وعلى مزروعى فإن الملاحظة الجوهرية التى يجدر التأكيد عليها هى أن الدراسة كشفت عن اختلاف الرؤيتين حتى بدا وكأن الدكتور على مزروعى ينظر للواقع الذى يتحدث عنه الدكتور عبد الملك عودة موضحا مرتكزاته وقيوده العامة فى ذات الوقت الذى مثلت فيه كتابات الدكتور

عبد الملك عودة نماذج واقعية وعملية لتنظيرات الدكتور على مزروعى ونتائج لقيود العلاقة .

وعلى صعيد المضمون المتعلق بالعلاقات العربية الإفريقية فلعل أهم ما يلاحظ على هذا الصعيد هو الافتقار إلى استراتيجية واضحة لهذه العلاقات الأمر الذى يترجمه فى يسر وسهولة متابعة سؤال حائر يبحث عن إجابة لأكثر من عشرين عاما كما تشير كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة وهو ماذا يريد العرب من إفريقيا ؟ فرغم أن هذا التساؤل قد طرح منذ أكثر من عشرين عاما فإنه مازال قائما وكأنما كتب بالأمس القريب ليجسد واقع العلاقات الراهنة ويضع هدفا أساسيا من أهداف أى محاولة لرسم إطار للتعاون العربى الإفريقى فى المرحلة القادمة .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

الهـوامش والمصـــادر

(*) على الأمين مزروعى : مدير معهد الدراسات الثقافية العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية ، ومحاضر بجامعه العلوم الاجتماعية الإسلامية بواشنطون . وهو كينى الأصل ، مسلم الديانة ، قضى جانبا كبيرًا من حياته دارسا وباحثا بجامعات الغرب ، تخصص فى الدارسات الإفريقية حتى صار علما من أعلامها ، أسهم فى العديد من الندوات والمؤتمرات الخاصه بالشئون الإفريقية وله العديد من المؤلفات العلمية وبعض المؤلفات الأدبية . من أشهر أعماله كتابه « الميراث الثلاثى لإفريقيا : التقاليد والإسلام والغرب » والذى تم تصويره تليفزيونيا كفيلم وثائقى عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة فى قارة إفريقيا .

The Africans: A Triple Heritage Traditions, Islam and the west.

(**) الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وأحد رواد الدراسات الإفريقية فى مصر والوطن العربى ، تولى عمادة كلية الاقتصاد . ج القاهرة وكذا كلية الإعلام وإضافة إليهما تولى عمادة معهد البحوث والدارسات الإفريقية . مزج بين الخبرة الأكاديمية والخبرة العملية حيث عمل بإدارة الإعلام بجامعة الدول العربية وقام بالعديد من الزيارات الرسمية والأكاديمية للدول الإفريقية فى أرجاء القارة ، وله العديد من الإسهامات الخاصة بالتطور السياسى لقارة إفريقيا بصفة عامة وللعلاقات العربية الإفريقية بصفه خاصة ، ومن أشهر « أعمالة سنوات الحسم فى إفريقيا ٦٠- ٦٩» و « السياسه والحكم فى إفريقيا » كما أن سلسلة الدراسات الصادرة له عن إفريقيا فى إطار سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادى تمثل مرآة للتطورات الجارية على الساحة الإفريقية ومن هذه السلسله [السياسة المصرية وقضايا إفريقيا ، يناير ١٩٩٣] [التعاون والأمن فى إفريقيا . مايو ١٩٩٤] [إفريقيا ومتغيرات ١٩٩٤] [التنافس الدولى فى إفريقيا ١٩٩٥] [العلاقات المصرية الإفريقية مارس ١٩٩٨]. ومازال الأستاذ عبد الملك عوده يواصل عطاءه فى مختلف المجالات حيث يشرف على العديد من الرسائل ويقوم بالقاء المحاضرات فى كل من كلية الاقتصاد ومعهد البحوث والدراسات العربية .

(١) تم الاعتماد بصفة أساسية فى رصد رؤية الأستاذ الدكتور على مزروعى على المقال التالى :

Ali A. Mazrui, "Afrabia: Africa and the Arabs in the New World Order.", UFAHAMU (Vol. xx, No. 111, Fall 1992) .pp 51 - 61 .

والتى ترجمت وصدرت فى كتاب بعنوان « قضايا فكرية : إفريقيا والإسلام والغرب » انظر على مزروعى : « الإفرو عربية : إفريقيا والإسلام والغرب » (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقى ، سلسلة دراسات إفريقية (٤) ، ١٩٨٨) ص ص ١٣٩: ١٥٧ وانظر إيضا .

Ali A. Mazrui, the Africans : Atriple Heritage (London B.B. C. Puplication, 1986) PP23: 38.

(٢) IBid, P.23 . وانظر أيضا Ali Mazrui..., Op.cit., p.54

(٣) Idem . وانظر على مزروعى، مرجع سابق، ص ص ١٤٣: ١٤٥

(٤) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٦) ناقش على مزروعى فى كتابة «الأفارقة: الميراث الثلاثى»، أصل كلمة إفريقيا حيث تتبع أصولها التاريخية، وعرض للآراء التى تنسب أصلها للغة البربر، وتلك التى ترجعها إلى أصول إغريقية رومانية، ويرى أنه ربما يكون أصل الكلمة لاتينى هو Aprica بمعنى مشمس sunny أو أصلها يونانى هو Aphrike بمعنى غير بارد Without Cold ويرى أن العرب قاموا بتعريب اللفظ بعد ذلك من أفريكا إلى إفريقيا، ويخلص إلى أنه أيّاكان أصل التسمية فإن الأصلين الشرعيين للكلمة (الأصل السامى والإغريقى الرومانى) قد أسهما فى تعيين الهوية الوطنية للقارة انظر Mazrui, the Africans..., op.cit., p 25

(٧) Ibid, p.28 .

(٨) Idem وانظر على مزروعى، مرجع سابق، ص ص ١٤٧: ١٤٨.

(٩) Mazrui, the Africans..., op.cit, pp 30: 32.

(١٠) Ibid., p.33 وانظر على مزروعى ص ١٥١.

(١١) Ibid., p.38 وانظر أيضا Mazrui, Afrabia..., op. cit., p61 وانظر على مزروعى، ص ١٥٦.

(١٢) المرجع السابق، ص ١٤٥: ١٤٧.

(١٣) المرجع السابق، ص ١٤٥.

(١٤) المرجع السابق، ص ص ١٥٢: ١٥٣.

(١٥) يمكن إضافة الممارسات الأمريكية تجاه العراق باعتبار اتساقها مع الفكرة الأساسية التى يتناولها الأستاذ على مزروعى.

(١٦) المرجع السابق، ص ١٥٣.

(١٧) حول هذه الفكرة انظر المرجع السابق، ص ص ١٤١: ١٤٣.

(١٨) انظر : Ali Mazrui, the Africans..., op. cit., p38

(١٩) عالج على مزروعى باستفاضة فى كتابة «الافارقة الميراث الثلاثى»، وتحت عنوان «أين إفريقيا؟ العالم من منظور أوربى»، الدور الأوربى الفاعل فى تعريف القارة بحدودها وعناصرها وأجناسها وأثر النزعة التحيزية الأوربية فى ذلك التعريف. لمزيد انظر Ibid., pp 23 : 28

(٢٠) Ibid., p29 وتجدر الإشارة أنه فى إطار ذلك المسعى تأتى دعوة الدكتور على مزروعى إلى ضرورة توحد العرب والأفارقة فى إطار إقليمى واحد هو الـ Afrabia، والتى ترجمها البعض إلى الافرو عربية ، إلا أن الأقرب للصحة هو ماذهب إلية الدكتور صبحى قنصوه من ترجمتها بالإفرابية ، والحجة فى ذلك أن الأفروعربية كاصطلاح تعنى كيانين منفصلين ، أما الافرابية فتشير إلى انصهار النطاقين لتشكيل نطاق جديد متميز ، وهو ما يعبر بدرجة كبيرة عن مدلول الكلمة عند على مزروعى وفق ما تشير بياناته . انظر . د . صبحى قنصوه : « قضية الهوية وأثرها على الإدراك الإفريقى للعالم العربى » ، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية الإفريقية (القاهرة المركز العربى والإفريقى للبحوث والدراسات ، ١٩٩٨) ، ص ٣٠.

(٢١) Mazrui, the Africans ..., op. cit., p 38.

(٢٢) على مزروعى ، مرجع سابق ، ص ١٥٤، ص ١٥٦.

(٢٣) د . عبد الملك عودة ، « مؤتمر داكار والحوار العربى الإفريقى » . السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الإهرام ، عدد ٥٤، ويوليو ١٩٧٦) ، ص ٥٥.

(٢٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢٥) د . عبد الملك عودة « جامعة الدول العربية والحوار العربى الإفريقى » . مجلة البحوث والدراسات العربية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، عدد ٧، يونيو ١٩٧٦) ص ٢٠٧.

(٢٦) المرجع السابق : نفس الصفحة وانظر إيضا د . عبد الملك عودة : التعاون العربى الإفريقى فى العشرين عاما الماضية من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخى ، فى د . إجلال رأفت (محرر) العلاقات العربية الإفريقية (القاهرة مركز الدارسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٣) ، ص ص ١١: ١٢ وكذلك انظر د . عبد الملك عوده « استراتيجة الحوار العربى الإفريقى » ، السياسة الدولية (عدد ٤٦، إبريل ١٩٧٦) ، ص ص ٧٩: ٨٢.

(٢٧) د . عبد الملك عوده ، « العلاقات بين العروبة والافريقانية » ، السياسة الدولية (عدد ٥٠، أكتوبر ١٩٧٧) ، ص ١١٩.

(٢٨) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٢١.

(٣٠) المرجع السابق ١٢٥.

(٣١) د . عبد الملك عودة ، استراتيجية الحوار العربى الإفريقى (السياسة الدولية ، عدد ٤٦، أكتوبر ١٩٧٦) ص ٨٠.

(٣٢) د . عبد الملك عوده ، العلاقات بين العروبة والافريقانية ، مرجع سابق ، ص ١٢٠.

(٣٣) حول هذه المؤسسات ودورها فى دعم العلاقات العربية الإفريقية انظر د . عبد الملك عودة ، جامعة

الدول العربية والحوار العربى الإفريقى، مرجع سابق، ص ص ١٩٦: ٢٠٣.

(٣٤) المرجع السابق، وأيضا انظر د. عبد الملك عودة، مؤتمر داكار، مرجع سابق ص ٦٢.

(٣٥) د. عبد الملك عودة، التعاون العربى الإفريقى فى العشرين عاما الماضية – مرجع سابق، ص ٢١.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣٧) د. عبد الملك عودة، العلاقات بين العروبة والإفريقانية، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٣٨) نقلًا عن: أحمد يوسف القرعى، ندوة العلاقات العربية الإفريقية فى الثمانينيات (السياسة الدولية (عدد ٦٠، إبريل ١٩٨٠) ص ٢١٠.

(٣٩) لاتكاد تخلو أيما من كتابات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة المشار إليها فى هذا البحث من إشارة لهذا القيد أو التساؤل الذى انشغل به كثيرا فى كتاباته بحثا عن إجابة له وسبلًا فاعلة لرسم هذا التصور خاصة مع تطور مسار الصراع العربى الإسرائيلى والصراع ضد التفرقة العنصرية. انظر على سبيل المثال المقال الجامع للدكتور عبد الملك عودة فى: د. عبد الملك عودة، التعاون العربى الإفريقى فى العشرين عاما الماضية ...، مرجع سابق، د. عبد الملك عودة، استراتيجية الحوار العربى الإفريقى، مرجع سابق، ص ص ٨١: ٨٢.

(٤٠) انظر هذه التطورات فى المرجع السابق، ص ٢٤. وكذلك انظر د. عبد الملك عودة، جامعة الدول العربية والحوار العربى الإفريقى، مرجع سابق.

(٤١) د. عبد الملك عودة، «التعاون العربى الإفريقى الواقع والمستقبل»، (السياسة الدولية) (عدد ٧٨، أكتوبر ١٩٨٤) ص ص ٣٣: ٣٤.

(٤٢) د. عبد الملك عودة: «التعاون العربى الإفريقى فى العشرين عاما الماضية، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٤٣) د. عبد الملك عودة، «تقويم تجربة التعاون العربى الإفريقى»، فى د. عبد الملك عودة وآخرين العرب وإفريقيا (بيروت مركز دارسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٨٧)، ص ص ٦٧٣: ٦٧٤، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة سالفة البيان من أكثر الدراسات شمولا وتفصيلا بشأن تجربة التعاون العربى الإفريقى منذ منتصف السبعينيات.

(٤٤) د. عبد الملك عوده، التعاون العربى الإفريقى فى العشرين عاما، مرجع سابق.

(٤٥) المرجع السابق، ص ١٦.

(٤٦) د. عبد الملك عوده، العلاقات بين العروبة والإفريقانية، مرجع سابق، ص ١٢٣ وأيضا انظر د. عبد الملك عوده، تقويم تجربة التعاون، مرجع سابق، ص ٦٦٧.

(٤٧) د. عبد الملك عودة، التعاون العربى الإفريقى فى العشرين عامًا، مرجع سابق، ص ٤٣ وجدير بالذكر أن

هذا الأمر (تراجع القدرة المالية للدول الخليجية كقيد واجب الأخذ فى الاعتبار) وردت إشارات بشأنه قبل أزمة الخليج الأخيره (١٩٩٠) انظر د. عبد الملك عوده، تقويم تجربه التعاون، مرجع سابق، ص ٦٧١.

(٤٨) د. عبد الملك عودة، العلاقات بين العروبة والإفريقانية، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٤٩) المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٥٠) انظر ذلك فى د. عبد الملك عودة، تقويم تجربة التعاون العربى الإفريقى، مرجع سابق ص ص، ٦٧٢: ٦٧٥.

(٥١) د. عبد الملك عودة، التعاون العربى الإفريقى فى العشرين عاما، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٥٢) المرجع السابق، ص ص ٤٢: ٤٣.

(٥٣) سلف بيان أن الدكتور عبد الملك عودة انشغل طويلا بانعكاسات تطورات الصراع العربى الإسرائيلى على العلاقات العربية الإفريقية، وأشار فى أكثر من مناسبة إلى ضرورة دراسة الاحتمالات والبدائل المتصورة لتسوية الصراع، وأثر ذلك على مسار ومصير التعاون العربى الإفريقى، موضحا خطورة تجاهل هذه الاحتمالات ممثلة فى تصدع التعاون العربى الإفريقى ومؤسساته واستفاده إسرائيل من ذلك لتحقيق مكاسب على الساحة الإفريقية عبر سبل وأدوات مختلفة انظر. د. عبد الملك عودة، التعاون العربى الإفريقى الواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٥٤) المرجع السابق، ص ٣٧، وانظر أيضا د. عبد الملك عودة، قضايا التحرر العربى الإفريقى، السياسة الدولية (عدد ...، ... ١٩٧)، ص ص ١٢: ١٤ وكذلك د. عبد الملك عودة، مؤتمر داكار ...، مرجع سابق، ص ص ٦٧: ٦٨.

(٥٥) د. عبد الملك عودة، التعاون العربى الإفريقى فى العشرين عاما، مرجع سابق، ص ص ٤٤: ٤٥.

(٥٦) المرجع السابق، ص ٤٧.

• • •